دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث
المصدر: مجلة نوافذ
الناشر: أحمد الحارثي
المؤلف الرئيسي: الغيلاني، محمد
المجلد/العدد: ع 2
محكمة: لا
التاريخ الميلادي: 1998
الشهر: أكتوبر
الصفحات: 82 - 91
رقم MD: 517637
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: AraBase
مواضيع: المجتمع المدني، الاقتصاد السياسي، المجتمع السياسي
رابط: http://search.mandumah.com/Record/517637

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث (*)

محمد الغيلاني

1- المجتمع المدني: زمن البدايات:

تشير بعض الموسوعات إلى أن مصطلح "المجتمع المدني" ظهر حوالي سنة 1400 وكان يتضمن حالة العيش في إطار جماعة سياسية متحضرة، تتوفر على مدن ذات قوانين تشريعية خاصة بها. (1)

لقد بدأ النقاش حول "المجتمع المدني" في الأزمنة القديمة والكلاسيكية مع بركليس وأرسطو وشيشيرون وأوغسطين ثم توبع في المرحلة الوسطوية الاوروبية مع توما الاكويني والبيرتوس ماغنوس وابن خلدون.

على أنه لوحظ تغير في نوعية هذا النقاش ابتداء من القرن السادس عشر. ذلك أن هذه المرحلة مثلت لحظة انبثاق الرأسمالية، بحيث أصبح يُنظر إلى مقولة "المجتمع المدني" باعتبارها كائناً أساسياً له مقوماته التي تجد مرجعيتها في العقد الاجتماعي والحق والقانون المدنيين وحقوق المواطنة والحقوق الطبيعية، كما تجد أساسها في الجمعيات

(*) في الأصل عنوان أطروحة دكتوراه من اعداد كاتب المقال باشراف: د. محمد سبيلا.

الحرة والتطوعية بالإضافة إلى الخضوع الحر والطوعي إزاء مفهوم "السيادة" وفي إطاره.

هذا النمط من علاقات العقد والحق والحرية والتنازل الطوعي في إطار اتفاق، لم تكن مجرد أحداث تاريخية عابرة، لقد أشّرت جميعها إلى انبثاق منظومة قيم جديدة عبر عنها بهذا المستوى أوذاك تيار فكري عريض كما كان شأن "Syssel"(2) الذي كتب عن وسائل تحويل الطغيان إلى المدينة، أو "Melanchton"(3) الذي عرّف الدولة بكونها مجتمعا مبنيا على أساس القانون المدني، أو"Hooker"(4) الذي كتب عن المجتمع المدني والذي ربما يكون أول من طبق المصطلح بالمفهوم المتداول اليوم، حيث وضع الحياة في المجتمع المدني مقابل باقي أنماط العيش الأخرى أي مقابل المجتمع ككل ومقابل الجماعات الكنسية واللاهوتية(5).

لقد ميز الرومان القدامى بين الحق الطبيعي والحق المدني، ففي الوقت الذي يتمتع فيه كل البشر بالحق الأول فان الحق المدني لا يتمتع به سوى البعض منهم، ويعتبر الحق المدني الروماني القديم أساس الحق المدني الحديث، كما يعتبر المجتمع المدني الروماني القديم قياسا على ذلك أساس المجتمع المدني الحديث(6).

2- المجتمع المدني من وجهة نظر الاقتصاد السياسي:

لم يكن القرن السادس عشر بداية تشكل الرأسمال الذي روكم أصلا في الأزمنة السابقة وفي مناطق متفرقة، فجذور الرأسمالية لوحظت في ايطاليا قبل هذا القرن، وهكذا نسجت كل الخيوط، لاحقا، مع بعضها البعض فتطور الرأسمال وظهرت في أوروبا الشركات التجارية الكبرى وأصبحت علاقات العمل تشكل أساس علاقات تعاقدية، كما أصبحت حجج منظري الحق الطبيعي حول فكرة ان المجتمع شكل من أشكال الشراكة ملقية بثقلها على ذلك النمط من العلاقات التعاقدية، بل ان الفكرة إياها كان لها صدى قبل صياغة نظرية التعاقد الاجتماعي نفسها(7).

فمنذ 1544 تساءل "Salamanius " حول إمكانية أن تكون الدولة بحد ذاتها

مجرد شكل من المجتمع المدني، وحول حقيقة وجود مجتمع ما مُشكّل من دون تعاقدات وخلص إلى ان هناك دائما تعاقدات اما أن تكون ضمنية أو صرعية[8] ومن هنا يبرز تأثير ظاهرة التعاقد والشركات في المجال الاقتصادي وانعكاسها بالتالي على نظريات التعاقد الاجتماعي المؤسسة على نظرية شركات التبادل. وإن كلمات من قبيل "Societé" أو "Society" أو "Sociedad" كلها تعني المجتمع والشركة في الآن نفسه.

لقد حاول "Carlyle" في كتابه: "النظرية السياسية الوسطوية"[9] أن يوضح أن "التعاقد" كان المبدأ الأساسي للمجتمع الفيودالي مدعماً استنتاجه بكون "التعاقد" قد تغير معناه شيئا فشيئا منذ القرن الثالث عشر إلى القرن السادس عشر.

أما التاريخ الجرماني، فيحيلنا، من جهته، على مفهوم "Genossenschaft" وهو مفهوم مواز لـ "Societas" الروماني، ويعني الشراكة القائمة على أساس الارادة الحرة والدولة القائمة على مبدأ التعاقد. وقد حلل "Gierke" في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مفهوم "genossenschaft": فالدولة كلّ أصلي غير قابل للانقسام، حيث لاوجود لمجتمع في هذه الخطاطة وانما يعتبر متفرعا عن الدولة ومشتقا منها. وحيث حرية الأفراد وإرادتهم الحرة لاتجد أصلها سوى في حرية الدولة وارادتها المستقلة[10].

في القرن السادس عشر افتتح النقاش حول المجتمع المدني والدولة في صيغة جديدة، فالمجتمع المدني يتضمن نفيا للسيطرة المطلقة للدولة وفيه يكون المجال الخاص منفصلاً عن المجال العام وتصبح الدولة عضواً في المجتمع المدني.

وعلى أساس ذلك، يعتبر مصطلح "Societas Civilis" مفهوما حديثاً إلا أن مضمونه ومعانيه كانت لها أصداء منذ القدم، وهو الأمر الذي تمظهر في شكل مجتمع ذي قانون مدني وكان يشار إليه في القرن السادس عشر بكونه المجتمع المشكل على أسس القانون والحق المدني. وكان ابن خلدون نفسه يتكلم عن المجتمع المدني في مقدمته بلفظ "عمران" قاصدا الحياة العمرانية المدنية ومعززاً استشهاداته بقول ارسطو

"الانسان سياسي بطبعه" ومعلّلاً أطروحته بأن الانسان لا يستطيع ولا يمكن أن يحيا إلا في "مجتمع" أي ما يعادل "Polis" أو دولة -المدينة "city-state" باعتبارها المركز الحضري والجوهر التاريخي للمجتمع المدني.

في هذه المرحلة بالذات انطلق الحديث عن "العقد" و"الحق الطبيعي" و"الحرية" و"الارادة الحرة" وقد مثلت كتابات "Giambatista Vico " نموذجا في هذا الاتجاه خصوصا كتابه[11] "Principi di Scienza Nuova" ("مبادئ العلم الجديد") الذي ظهر سنة 1744 وفيه يعترض على مذاهب الحظ والقدر التي تولدت عنها الفلسفات السياسية للقانون الطبيعي والعقد الاجتماعي، كاعتراضه على "Epicurus" (ابيقور) الذي كتب في الحظ ومن تبعه في ذلك أي هوبز وماكيافللي، ثم اعتراضه على "Zeno" واسبينوزا.

من جهته، تابع "Bloch " عملية النقد هذه مستشهدا في ذلك بـ"Althusius"[12] من خلال كتابه "السياسة" حيث يؤكد أن المقاومة ضد ظلم الأسياد لا تُعد تمرداً بل حفاظاً على الحقوق الشخصية.

لقد كان الجدل الذي قاده "Vico " ضد الفلاسفة السياسيين يستهدف النظرية التعاقدية ونظرية الحق الطبيعي اللتين أعطتا الأساس لمفهوم الدولة المؤسسة على نموذج الشركة التجارية، على أنه مثل بودان وهوبز وسبينوزا، كان يتناول المجتمع على خلفية أن مفاهيم من قبيل الجمهورية أو الكمنولث أو الدولة يمكنها ان تتضمنه مع تأكيده واعتراضه أن تكون الشركة التجارية نموذجاً ملائما لنظرية الدولة.

إلا أن الشركات والتعاونيات المؤسسة على تعاقدات حرة كانت الاطار النموذجي والنظري لمفهوم المجتمع المدني والدولة خلال القرن السادس عشر، وكانت نظرية العقد الإجتماعي في مفاهيم هوبز وسبينوزا وروسو وكانط تطويراً لهذا النموذج[13].

وفقاً لهذا التصور، تم الربط بين الملكية -الثروة والسلطة- الدولة، فالثروة مثلت عاملا في تشكل الجمهوريات كما اعتقد بودان الذي اعتبر أن إلغاء كلمتي "ما

هو لي" (mine) و"ماهو لك" (thine) كفيل بهدم أسس كل الجمهوريات وتدميرها[14]. أما هوبز وهارنيغتن فقد أوضحا العلاقة بين الثروة والسلطة في حين أن لوك أخذ بفكرة كون المجتمع المدني والدولة مؤسسين لأجل الدفاع عن الملكية وحمايتها.

أرسى "بودان" بكل وضوح العلاقة بين الملكية الخاصة وبين السلطة المدنية كمعطى شكلي، كما أن العلاقة الشكلية للمجتمع المدني والدولة بالملكية الخاصة كانت جلية بالمستوى نفسه لدى كل من هوبز ولوك وآدم سميث أما "Morgan" فيرى أن أساس المجتمع المدني هو الملكية، التي تحدد بداية المجتمع المدني ويشكل انحلالها انحلالاً لهذا المجتمع. إن الملكية تحمل في طياتها عناصر المجتمع المدني[15].

مثلت الملكية- إلى جانب مفاهيم أخرى كالمواطن والديمقراطية- والسيادة، في نقاشات فلاسفة القرن السابع عشر والثامن عشر، أساسين في نظرية المجتمع المدني في العصر الكلاسيكي وتجسد ذلك من خلال الارتباط والاتصال العميقين اللذين يمكنان من الوصول إلى "تعاقد اجتماعي" فعال.

المجتمع المدني هو المجتمع الذي يتصارع فيه المجال الخاص والمجال العام وهو المجتمع الذي تتصارع فيه داخل المجال العام المصالح الخاصة وهذان الصراعان يحدد احدهما الآخر. فعلى النقيض مما كان يتصوره ماكيافللي وڤيكو و"Hamann" و"Herder" لم يكن الاهتمام منصباً على الحياة الاجتماعية مع بودان وهوبز وروسو حيث أن تركيزهم توجه إلى القوانين والتشريعات والترتيبات الناتجة عن العقل والإرادة من أجل التحكم في الشأن العام أي: "Respuplica". ونلاحظ أن كلمة الجمهورية "Respublica" باللاتينية إذا حللنا أصلها الاشتقاقي فإنها تعني "Res" أي الشيء و"Publica" العام. والأمر نفسه في جميع اللغات الغربية (Respublica أو Rép-ublique أو Republic) مما أدى إلى تقلص الاهتمام بالمجتمع وبالتالي نهاية البحث فيه، في مقابل الاهتمام والاعتناء بدراسة الدولة وتحليلها[16].

"العقد الاجتماعي" عند هوبز ولوك وروسو هو بالمعنى الحرفي المجتمع المؤسس

نتيجة التعاقد، في حين أن هيوم كان قد أوضح قبل ذلك الطابع الأسطوري لهذا المفهوم الذي أعطي للمجتمع وللعقد الاجتماعي. فتأكيد روسو على الارادة العامة لم يبلغ المدى الذي بلغه مع "Vico"، وعند ما كتب روسو عن المجتمع المدني صور ذلك على أنه اختراع لفرد واحد ويبدو ذلك واضحا في مقالة "عن أصل اللامساواة بين الناس" حيث يقول: "في اليوم الذي عنَّ فيه لإنسان ما أن يُسَوِّر أرضا ويقول: هذا لي، ثم انه وجد أناساً كانوا من البساطة والسذاجة بحيث أنهم صدقوه، في ذلك اليوم كان ذلك الانسان هو المؤسس الفعلي للمجتمع المدني"(17).

يعتبر روسو أن تكوّن المجتمع المدني هو بمثابة مواجهة بين الأذكياء والموهبين وبين البسطاء، حيث يشكل الأولون الفئة المالكة في حين يشكل الآخرون فئة الفقراء. لقد كان الناس الطبيعيون في العصور السابقة بدون ملكية، أي بدون امتيازات ناتجة عنها. كثير من المفكرين فيما مضى كانوا بحاجة إلى حكاية متخيلة أو أسطورة ضاربة في القدم السحيق من أجل بناء نظرياتهم حول المجتمع المدني والدولة. وهذا بالضبط ما فعله روسو وآخرون(18).

3- المجتمع المدني والمجتمع السياسي: إشكالية من دون حل!(**)

تداولت الفلسفة السياسية مفهوم المجتمع المدني إلى حدود القرن التاسع عشر للتدليل على نمط المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة وأسست على عقد اجتماعي ضم كل الأفراد وأفرز الدولة. المجتمع المدني طوال هذه الفترة كان يدل على كل من الدولة والمجتمع.

في هذه المرحلة التاريخية بالذات حدد عدد من المفكرين المجتمع المدني بكونه

(**) اشكالية المجتمع المدني والمجتمع السياسي طرحت في أكثر من صيغة إلا أن أهم نقاش حولها يبقى لكل من مايكل وفولي، وبوب إدواردز في مقالهما: "The Paradox of civil society" المنشورفي Journal of Demoracy عدد يوليوز 1996.

مجال تفعيل الحق المدني، فقد وضع توكفيل[19] المجتمع المدني في مقابل المجتمع السياسي معتبرا هذا الأخير هو الدولة نفسها، وبالتالي يكون المجتمع المدني هو مجتمع الحق المدني. كما وصف توكفيل الصراع بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في ألمانيا إبان القرن الخامس عشر معتبرا أن هذا الصراع قد تمظهر في شكل الدفاع عن الحق والقانون المدنيين الرومانيين.وفي كتابه (L'ancien régime et la révolution) "النظام القديم والثورة "سنة 1856 يعتبر أن القانون الروماني قد حسّن المجتمع المدني وسعى في الوقت نفسه إلى تفتيت المجتمع السياسي باعتبار أن ذلك القانون كان نتاجاً لمجتمع متمدن جداً ومستعبد جداً[20].

ومن جهتهم، فقد عارض كل من"Fustel de Coulanges"و Maineو "Morgan"و "Durkheim"و "Vinogradoff"(21) مفاهيم الحق الطبيعي وحالة الطبيعة كما عبر عنها "John Austin"[22] ، في حين واصل توكفيل الاستعمال نفسه للمجتمع السياسي كما صاغه فيزيوقراطيو القرن التاسع عشر[23].

لقد كانت استعمالات مفردتي "مجتمع مدني" و"مجتمع سياسي" تتم دون تمييز كما هو مجسد في كتابات مفكري انجلترا وألمانيا وسكوتلاندا وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية، خلال المرحلة التاريخية الممتدة بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، حيث لم تمثل مفردة "مجتمع مدني"، بعد، تقليعة فكرية مثيرة، وكثيرا ما كانت تُستبدل بمفردة "مجتمع سياسي"؛ وعلى الرغم من ذلك فان هذا الأخير كان في بعض الأحيان يخلط خلال الاستعمال بـ "الدولة" أو بمعنى آخر يستعمل بتساوق وتماهٍ مع الدولة القمعية والدولة الاستبدادية والدولة البيروقراطية.

كان التوازي الاشتقاقي بين "مدني" و"سياسي" -وهما بالتتابع من معاني ومفردات اللغتين اللاتينية والاغريقية- يعني، فيما كان يعنيه، "المدينة-الدولة" (City-State)، وهذا ما جعل عدم التمييز، في المرجعيات، بين مفردتي "مجتمع سياسي" و"مجتمع مدني" أمراً واقعاً سواء تعلق الأمر هنا بـ: هوكر أولوك أو هيوم أو روسو أو فرجسن.

في حين وضع "Hobbes" في اللفيتان(Léviathan) المجتمع المدني مقابل

الدولة كما فعل Rousseau و Schlozer ، فان Giambatista Vico تحدث عن Mondo civile أما Austin وتوكفيل فقد واجها بين المجتمع السياسي والدولة. توكفيل واجه بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي. أما "De Coulanges" فقد واجه بين المجتمع والدولة وChlozer حدد الدولة بأنها "المجتمع المدني" مضاف اليه "السيادة" وأما Mor-gan فقد مَاهَى بين civitas والدولة وبين المجتمع السياسي.

ملحق: المفكرون الكلاسيكيون الذين تناولوا موضوع المجتمع المدني		
المجتمع السياسي	المجتمع المدني	
HOOKER	HOOKER	القرن السادس عشر
	HOBBES	القرن السابع عشر
LOCKE	LOCKE	
	SHAFTES BURY	القرن الثامن عشر
	VICO	
	MANDEBILLE	
HUME	HUME	
ROUSSEAU	ROUSSEAU	
FERGUSON	FERGUSON	
	BURKE	
	SCHLOZER	
AUSTIN	HEGEL	
TOCQUEVILLE		
	TOCQUEVILLE	القرن التاسع عشر
	MARX	
FUSTEL DE COU-LONGES		
MORGAN (24)		

هوامش ومراجع

(1) - The Blackwell Encyclopedia of Political Thought New York:Basil Blackwell 1987.

وتجدر الاشارة الى أن عزمي بشارة في كتابه الحديث عن المجتمع المدني أشار إلى أزيد من 10 موسوعات اجنبية بحث فيها عن مفردة المجتمع المدني دون ان يعثر عليها. الا انه لم يشر الى الموسوعة أعلاه والتي تتضمن المفردة. راجع:

عزمي بشارة. المجتمع المدني، دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي) الطبعة الأولى، بيروت. 1998 ص63-73.

(2) - De SYSSEL Claude, La Grande Monarchie de France (دون تاريخ)

(3) - MELANCHTON Philipe, Commentarii in Politica Aristotelis 1530.

(4) - HOOKER Richard, Laws of Ecclesiastical Polity 1593.

(5) - KRADER Lawrence, Dialectic of Ccivil Society, Van Gorcum Assen-Amesterdam 1976,pp:18-19.

(6) - ELLEN MEIKNES WOOD, "The Uses and Abuses of Civil Society", in: Ralph Miliband (et.al.), eds., The Retreat of the Intellectuals, the socialist Register, London:1990.

من خلال هذا المقال يمكن الإطلاع على مزيد من التفاصيل حول الحق المدني الروماني وإسهامه في التطور الحديث للحق والمجتمع المدنيين.

(7) راجع : عزمي بشارة، المجتمع المدني، مرجع سابق ص36-51.

(8) - SALAMONIUS Marins, De Principatu, 1544. Trans. J.W Gough.

(9) - CARLYLE A.J., Medieval Theory in the West, Edinburg 1962.

(10) - KRADER L. op. cit., pp39-44 .

(11) - VICO GAMBATISTA, Principi di Scienza Nuova (1744) Ed.F. Nicolini, Opere, ed Milan-Naple 1953.

(12) - ALTHUSIUS Johannes, Politics (1603) F.S Carney ,London1964.

(13) - KRADER, Dialectic of civil Society, p100.

(14) - BODIN Jean, De la république, Paris. 1583.

(15) - MORGAN, Lewis Henry, Ancient Society, New-York 1877.

(16) للمزيد من التوسع راجع، بشارة، المجتمع المدني، ص77-99وص112-121.

(17) المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992. ص50.

(18) -KRADER, op.cit. p.53

ويمكن التوسع أكثر في الفكرة من خلال مراجعة كتاب:

TESTER. Keith. CIVIL SOCIETY , London and New York Poutledge 1992.

(19) عزمي بشارة، المجتمع المدني، راجع ص186-200، حول مقاربة توكفيل لمفهوم المجتمع المدني.

(20) -TOCQUEVILLE (De) Alexis, L'Ancien Régime et la Révolution 1856. Paris 1967.

(21) - De COULANGES, N.D. Fustel, La Cité Antique, Paris 1864.

(22) - AUSTIN John, Lectures on Jurisprudence (1832), 1879.

(23) - KRADER L, op.cit. pp:48-49.

(24) للمزيد من التفاصيل راجع: - KRADER L, op.cit.p.50.